مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: حقوق الإنسان البيئية وانعكاسها على الأمن الإنساني: العراق انموذجاً
اسم الكاتب: أ.د. عمار سعدون سلمان البدري، م.م. مريم ثابت نعمان العبيدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9977
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

حقوق الأنسان البيئية وانعكاسها على الأمن الإنساني:

العراق انموذجاً

أ.د عمار سعدون سلمان البدري م. م مريم ثابت نعمان العبيدي

maream.alobidi@uomustansiriyah.edu. qi

ammartt@uomustansiriyah.edu. qi

الجامعة المستنصرية– كلية العلوم السياسية

تاريخ الاستلام:2023/12/21 تاريخ القبول:2024/3/26 تاريخ النشر 30 /7/ 2024

الملخص

تبحث الدراسة في حقوق الانسان البيئية وتأثيرها على الامن الانساني، لما لها من اثار سلبية ومدمرة للإنسان، حيث اصبحت البيئة موضوعا مهما على المستوى العالمي، ولارتباطها الوثيق مع الحقوق الاخرى، فهي لا تقل اهمية عن الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حتى انه في كثير من الحيان لا يمكن دراسة الحقوق البيئية بشكل منفرد، الا من خلال حقوق الانسان الاخرى، وقد اصدرت المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات التي ضمنت اهمية هذه الحقوق وكيفية حمايتها ، لذلك وجب احترام جميع حقوق الانسان وتعزيزها واعمالها، لان اي اخلال بها يودي الى الاخلال بالأمن الانساني والذي يقوم على ثلاثية الماء والصحة والبيئة، فلا يمكن تصور وجود انساني في ظل انتشار الامراض والاوبئة الناجمة عن ارتفاع معدلات الملوثات الكيمياوية والغازات السامة، كل هذه تعتبر تهديدات تلحق اضرارا بالبيئة والتي تعتبر المصدر الاصل الذي يحوي المواد التي تحتاجها الانسانية لتلبية مطالبها من اجل البقاء ، وفي العراق تم التأكيد على أهمية هذا الحق من خلال

الممارسات التي تمت في البيئة العراقية والتي ساهمت في التعريف بخطر انتهاك هذا الحق او فقدانه وعدم التمتع به ، وبالتالي ظهرت ملامح التوعية بضرورة هذا الحق وبث فكرته في المجتمع العراقي والتعريف به.

الكلمات المفتاحية : حقوق الانسان، البيئة، الحق البيئي، التهديدات البيئية، الأمن الإنساني

Abstract

This study examines governmental human rights and their impact on human security. Due to their negative and devastating impact on humans, as the environment has become an important issue on the global level, as well as its close connection with other rights, with huge importance like other political rights and economic and social right, so that in many there is no possibility to study environmental rights individually/ without studying other human rights. Many agreements and charters have been issued that ensure the importance of these rights and how to protect them. Therefore, all human rights must be respected, promoted, and implemented because any breach of them leads to a breach of human security, which is based on the trilogy of water, Health and the environment. It is not possible to imagine a human existence in light of the spread of diseases and epidemics resulting from the high levels of chemical pollutants and toxic gases .We cannot ignore the role of many women in taking procedures to protect lands, water, nature communities, as well as human rights from

environmental damage and climatic impact. Women's education is considered as major factor in enhancing their contributions to government and in developing the resilience of local communities in facing the environmental damage, and based on what is mentioned above, the research is divided into an introduction, two chapters and a conclusion.

Keywords; human rights, the environment, the environmental right, Security threats, human security.

المقدمة

تعتبر البيئة تراثا مشتركا للإنسانية، وهي تستحق الحماية والاهتمام، وموضوع البيئة هو من اهم وابرز المشاكل لهذا العصر التي تحتاج الى اهتمام خاص ومستمر ، وقد شهدت العقود الاخيرة اهتماما كبيرا بالانسان والبيئة، وابعادها على الامن الانساني الدولي والاقليمي والوطني، فالبيئة والحفاظ عليها هي من صميم حقوق كل انسان، فهي تؤثر على صحته ومعيشته، واسرته والمجتمع الذي يعيش فيه ، فلا يمكن الاغفال على ان التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرتبط بالحفاظ على البيئة.

ان حق الانسان في بيئة مكفولة صحية ونظيفة هو ما اتفقت عليه اكثر من 150 دولة، حيث تعتبر مسالة حماية البيئة شرط تمكيني ضروري للتمتع الفعلي بحقوق الانسان، المنصوص عليها في المعاهدات بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أضافة الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تكون مكفولة للجميع بدون تمييز ، واصبح الحفاظ على البيئة مبدأ هاما من المبادئ التي تنص عليها الاعلانات العالمية والمواثيق والمعاهدات ،فقد اصبحت الدولة الان تضع في تشريعاتها نصوصا تحمي البيئة، وتمنع الانسان من تلويثها كما اشير الى ان لجنة القانون الدولي قد جعلت الاعتداء على البيئة باي شكل من الاشكال هو

جريمة دولية ، والتي وجب على المجتمع الدولي تكثيف الجهود لمنعها، حيث ان المؤثرات على البيئة وملوثات مكوناتها لا يقتصر على اقليم دولة معينة وانما يمتد ليشمل العديد من الدول يؤثر فيها ويتأثر بها، لذلك وجب على الدولة حماية الحق في بيئة صحية، والنظر في احتياجات الاشخاص والشعوب التي تتاثر بصورة متناسبة بالأضرار البيئية او المعترضين لخطر كبير من جرائها.

وفي العراق باتت تأثيرات تغير المناخ على مختلف القطاعات امرا معروفا للجميع، وقد انعكست على جميع مستويات الحياة، خصوصا في ظل الاوضاع الهشة للبلد والبنى التحتية المتهالكة، وكانت نتائج هذه التاثيرات واضحة على القطاعات ذات العلاقة المباشرة بحياة المواطن وامنه الاقتصادي والمائي والغذائي، وكانت اثارها واضحة على الجوانب الاقتصادية والصحية والحياتية في العراق.

اذا يعتبر التدهور البيئي تهديدا، وتحدي امنيا، على الانسان والدول والشعوب، وهو ما جعل قضية التدهور تخرج من الاوساط العلمية (علوم الطبيعة) الى قضية تناقش على مستوى العلوم الاجتماعية عموما والعلوم السياسية بشكل خاص، وقد دخلت الى اجندة السياسة الدولية، ثم دخلت مسار النقاشات الامنية، لما لها من اثار وانعكاسات على الامن الانساني، وهو موضوع الدراسة والبحث، وعليه تم تقسيم الدراسة الى مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة ونتائج.

الاشكالية

تنطلق الدراسة من اشكالية مفادها (ما هو مدى تأثير الحقوق البيئية للإنسان على الامن الانساني)؟ وما طبيعة العلاقة بينهما؟

1- **تعريف حقوق الانسان وانواعها.**
2- **التعريف بالأمن الانساني.**
3- **طبيعة العلاقة بين الحق البيئي والامن الانساني.**

الفرضية

تقوم الدراسة على فرضية مفادها (هناك علاقة وطيدة وتأثيرات متبادلة ، بين البيئة والامن الانساني، حيث تعتبر الكوارث البيئية من اهم مصادر التهديد للأمن الانساني، كما وان هذه التأثيرات لم تعد مقتصرة على دولة انما تمتد لجميع الدول).

أهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في تسليط الضوء على مفاهيم مهمة، تشكل عاملا مهما في العلاقات الاقليمية والدولية، من خلال معرفة وفهم ظاهرة البيئة والاثار التي يلحقها التلوث البيئي على تحقيق وترسيخ الامن الانساني، وذلك لارتباطهما بكل ابعاده (الاقتصادي، الصحي، الغذائي، الشخصي)، وقد حظي المفهومان باهتمام كبير ومناقشات وبالأخص من الدول المتقدمة التي تتحمل المسؤولية في تفاقم حدة التهديدات البشرية، مما استدعى وجود سياسة حقيقية، من اجل خلق توافق ما بين مقتضيات حق الانسان البيئي، والحفاظ على التوازن الذي يعزز الامن الانساني.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي بالرجوع الى جذور الظاهرة، وتحليل معطياتها وذلك من اجل بيان مدى تطور الظاهرة وانعكاسها على الامن الانساني، فضلا عن وصف حق البيئة وفق المنهج الوصفي.

المبحث الاول: مفهوم الحقوق البيئية والامن البيئي

اولا: البيئة لغة: الاسم بيئة ورد في لسان العرب باء الشيء يبوء، اي بمعنى رجع وتبوأ نزل واقام، ويقال بوأ الرمح نحوه بمعنى سدده من ناحيته وقابله به [1] وباء الشيء يبوء، يبوأ اي رجع وتبوأ: نزل وأقام، ويقال تبوأ فلانا بيتا أي اتخذه منزلا[2]، ويقال بوأ المنزل بمعنى أعده، وتبوأ فلان المكان اي نزله وأقام فيه[3]

اما البيئة في اللغة الانجليزية (Environment) فتعني الوسط الذي يعيش فيه الانسان، فيتاثر به ويؤثر فيه[4]، وفي اللغة الفارسية يتطابق مع الكلمة

(Environments) اي مجموعة الظروف الطبيعية للمكان، من ماء وهواء وارض والكائنات الحية المحيطة بالإنسان[5].

اي مجموعة الظروف الخارجية او الطبيعية او المكان سواء كان (ماء – هواء – ارض)، كما تشمل الكائنات الحية المحيطة بالإنسان[6]، اما في اللغة الانكليزية يستخدم لفظ (Environment)، للتعبير عن العوامل المؤثرة على النمو والتنمية والبيئة المحيطة بالإنسان[7]

ثانياً : البيئة اصطلاحاً: يعد العالم هنري ثرو H.Othoreaux هو اول من صاغ كلمة Ecology عام 1858، الا انه لم يحدد معناها[8] ، الا ان اصل الكلمة مصطلح اغريقي OIKOS والتي تعني الوطن او المنزل او البيت[9] ، وقد عرفت بأنها الركيزة الذي يمارس فيه البشر مختلف انشطة حياتهم، وتمثل جميع الكائنات الحية من حيوان ونبات، والتي يتعايش معها الانسان[10] ، كما عرفت بانها الاطار الذي يعيش فيه الانسان، ويحصل منه على مقومات حياته غذاء وكساء ومأوى ويمارس علاقاته مع اقرانه من الافراد[11]

كما اوردت الامم المتحدة تعريفا للبيئة بانها: ذلك النظام الفيزيائي او البيولوجي الذي يحيى فيه الانسان والكائنات الاخرى، وان كانت معقدة الا انها تشتمل على عناصر مترابطة ومتداخلة[12].

ومع ازدياد الاهتمام بالبيئة وانتشار التلوث، منهم من عرفها مجموع العوامل الطبيعية والبيولوجية، والعوامل الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، التي تتجاور في توازن، وتؤثر على الانسان والكائنات الاخرى"[13]، وقيل انها مجموعة الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم به[14] ، كما ان هناك من جمعها في تعريف واحد كالتعريف الذي يقول " البيئة تشمل العنصر الطبيعي بجوانبه الفيزيقية والبيولوجية والعنصر الصناعي وبتفاعلهما ينتج الوسط الذي نعيش فيه، على اي من صوره وانماطه الخارجية والداخلية، اقتصادية– سياسية – طبيعية– مادية – اجتماعية – ثقافية – تربوية ، والتفاعل

الناتج مع البيئة يساعد على فهم العلاقات المتبادلة من قيم واتجاهات ومهارات وخبرات وفكر وفلسفة يتكامل في اطارها نظام بيئي، تترابط عناصره بعضها بالبعض[15] ، كما عرفت من جانب القانون البيئي (نظام قانوني مقرر لحماية البيئة والمحافظة على عناصرها ، فهذا القانون يضع القواعد القانونية اللازمة لمنع الاضرار بالبيئة، او معالجة نتائج ذلك الاضرار في حالة وقوعه من خلال نصوص تجرم الاضرار البيئية وتحدد احكام مسؤولية الملوث)[16]

ثالثا :الحقوق البيئية: على الرغم من الاختلافات بين الباحثين والدارسين وصعوبة ايجاد تعريف محدد للحق البيئي الا انه هناك من عرفه انه: سلطة كل انسان في العيش في وسط حيوي بيئي متوازن، والتمتع والانتفاع بموارد طبيعية بما يكفل له حياة كريمة ولائقة دون اخلال بما عليه من واجب صيانة البيئة ومواردها والعمل على تحسينها والقضاء على مصادر تدهورها وتلوثها[17]

+اذا كانت حقوق الانسان، هي حقوق طبيعية، نابعة من الطبيعة البشرية، فان البيئة بمكوناتها هي الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الانسان، ويمارس فيه نشاطاته، اذا فان حق الانسان في البيئة هو كغيره من حقوق الانسان ومن الاحتياجات والمطالب الضرورية التي يجب التمتع بها دون تمييز[18] (بوالقمح 2017، 106)، وبما ان حقوق الانسان حقوق شاملة غير قابلة للتجزئة فقد اكدت منظمة الامم المتحدة دعمها لمثل هذا الحق في المحافل الدولية، واعتبرته حق من حقوق الانسان، وهي تحث الدول على النهوض به في اطار قوانينها الداخلية وفي ادراجه في دساتيرها الوطنية [19].

لذلك فان الحق البيئي يشمل عنصرين اثنين، الاول: عنصر عضوي يتمثل في البيئة وجميع مكوناتها، باعتبارها وعاء هذا الحق ، والثاني: وعنصر وظيفي يتمثل في الغاية والاهداف الانسانية من وراء حماية البيئة، فلا يمكن باي شكل من الاشكال فصل الانسان عن البيئة ، فهو جزء لا يتجزأ منه [20].

رابعاً: الأمن البيئي.

يعد من المفاهيم الجديدة ، لفترة ما بعد الحرب الباردة، وقد عملت على تعزيزه التدابير الدولية، حول ضرورة استحداث اليات دولية لمواجهة التدهور البيئي[21]، **اذ** يعتبر قضية محورية على المستوى العالمي، ففي الوقت الذي كان الامن يقتصر على الامن العسكري، واعتبر التحديات التي تواجه الدولة تاتي من استعمال العنف والقوة من خارجها او قد يكون من الداخل، الا انه مع التغيرات العالمية وازدياد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول ازدادت التحديات المختلفة التي تواجه الدول والتي تمثل تهديدا لمصالحها ، وتحديات بيئية، وتدفق قضايا بيئية عبر الحدود وتدفق مواد غير مرغوب بها من دولة الى اخرى، والماء والهواء والتي من شانها الاضرار بالبيئة، والتي تؤدي بدورها تهديد امن الدولة [22]

حيث يجمع الامن البيئي (Environmental Security ، مفهوم الامن ومفهوم البيئة، وهو يشير الى المشاكل الامنية الناتجة عن المجتمعات البشرية، والتي تؤثر سلبا على البيئة، كما تشير الى الازمات والكوارث والحروب التي تسببها البيئة، وما لها من اثار سلبية على المجتمع الانساني اي وجود علاقة تبادلية بين البيئة والمجتمع، فحيث كان يقتصر مفهوم الامن على امن الدولة اي تامين الحدود من العدوان الخارجي او حماية المصالح القومية للامة، الا انه في العقود الاخيرة ظهرت هناك تهديدات جديدة للدولة العسكرية وعلى راسها التهديدات البيئية [23]، وتم تعريفه بانه " يعكس قدرة المجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية، والمخاطر البيئية او التغيرات المضاد، او الصراعات ذات العلاقة بالبيئة [24]، وعرف ايضا بانه وسيلة هامة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستدامة التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية، والتخفيف من ندرة الموارد ، التهديد البيئي، والتهديدات البيولوجية[25]

اي انه يعني ضرورة حماية البيئة التي يعيش فيها الانسان من التغيرات التي يمارس عليها من قبله ومن قبل الدولة[26] ، كما يعني التحرر من الدمار البيئي وندرة الموارد [27]

و يقوم على ضرورة اتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني ، الاقليمي والدولي من اجل حماية الطبيعة والبشر من الاخطار البيئية الرئيسية التي تهدد الكون[28]، اذا فالأمن الانساني يتعلق اساسا بحماية الموارد الطبيعية من الانقراض والنقص الناجم من المخاطر والملوثات، والجرائم التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والاخلال بالتوازن[29].

كما يمثل الامن البيئي بعدا هاما من ابعاد الامن الانساني، اي انه بعد جوهري للأمن الانساني، لارتباطه بحماية البيئة والتنمية المستدامة، والافراد من المخاطر البيئية والصحية كالتلوث والكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة، والعمل على توفير بيئة مستقرة للحياة [30]، من خلال توفير الامان العام للانسان والذي يرتبط بعدة عوامل منها توفر الظروف البيئية المناسبة، والوقاية اللازمة من المخاطر البيئية، اضافة الى امكانية الملاحقة القانونية لكل من يتسبب في ضرر للبيئة[31]، مع الاخذ بالحسبان ان ذلك لا يمكن ان يتحقق الا بوجود تعاون وتكاتف دولي في مواجهة التدهور البيئي[32].

المبحث الثاني: مفهوم الامن الانساني وخصائصه.

يعتبر مفهوم الامن الانساني من المفاهيم المعقدة ، والمركبة ، فقد عرفته لجنة مفوضية الامن الانساني التي تأسست عام 2001، بمبادرة من الحكومة اليابانية للأمن الانساني على اعتبار انه بعدا اساسيا للتنمية ويشمل السلامة من مخاطر الجوع والمرض والفقر، كما يشتمل على الحماية من كافة الاضطرابات المفاجئة الضارة لحياة الناس[33] ، كما تم تعريفه بانه: حماية الحريات الحيوية، وحماية الناس من الاوضاع والاخطار الحرجة والعامة، اي يعني العمل على خلق النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تمنح للناس اساسا لبقائهم ، كما ان

العمل ليس على حمايتهم فقط انما تمكنهم من حماية انفسهم[34]، اي ان الامن الانساني يدعو للتركيز على الافراد والجماعات بدلا من الدول، وعلى الحياة الاجتماعية والنفسية للأفراد، فالآمن الانساني مكون مهم للاستقرار ولتحقيق التنمية البشرية ، فهو يركز على الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحمي البقاء البشري عبر الوقت[35].

حسب ما جاء في برنامج الامم المتحدة الإنمائي PNUD لعام 1994، فان مفهوم الامن الانساني يرتكز على جانبين، الاول يعني السلامة من مخاطر الجوع والمرض والقمع، والثاني الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة في الحياة اليومية[36]، كما اختلفت وتباينت الابحاث في ايجاد تعريف محدد للأمن الانساني، فقد انصرف "لينكولن"، الى تعريف الامن الانساني بالاعتماد على مكوناته الثلاث: بقاء الانسان، ورفاهية الانسان، حرية الانسان[37]، فالخطر على الانسان لم يقتصر على الحرب فقط، انما امتد ليشمل الفقر والبيئة، التي تهدد بقاء الجنس البشري، اذا فالآمن الانساني يقوم على امن الافراد في محيطهم الشخصي وفي مجتمعاتهم وفي بيئتهم[38].

ان تهديدات البيئة، تتميز بطابع دولي، حيث تمتد اثارها عبر الحدود، ولها ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، لذلك فان تدهور الموارد الطبيعية من اهم اسباب تدهور حقوق الانسان ، والامن الانساني، لذلك فان تحقيق الامن الانساني، يتطلب التقليل من التهديدات البيئية وتحجيم تداعياتها السلبية على الامن الانساني[39]

اذا يمكن القول ان الأمن الانساني يتميز بالشمولي، اي مختلف المصادر المتنوعة، لعدم الامان الفردي المتعلقة بالحاجة بالإضافة الى العنف الجسدي، وتكامل مكوناتها وترابطها، ويمون محوره الانسان[40].

واستنادا الى ذلك فالأمن الانساني يتمحور حول الفرد ،فهو في مضمونه يرتكز على الحفاظ على حرية وكرامة الانسان وتلبية احتياجاته المعنوية الى جانب المادية[41].

وهو من المفاهيم القديمة ، وقد تم ربطه بحقوق الانسان ليعطي بعدا جديدا، من خلال دخول المفهوم في شبكة العلاقات الجديدة، وابرزها شبكة مفاهيم حقوق

الانسان، مما يجعل الامن يقترن بالإنسان، فيسمى الامن الانساني[42] مما يؤكد وجود تناسبا قويا بين مفهوم حقوق الانسان والامن الانساني، لان وجود حقوق الانسان واحترامها يضمن لنا الامن، وبذلك يتحقق الامن الانساني، ففي ظل غياب الحقوق، ينعدم الامن، اذا فالمفهومان مكملا لبعضهما [43].

- **خصائص الامن الانساني**

تم تحديدها من قبل(UNDP)، تقرير برنامج الامم المتحدة الإنمائي وهي اربعة خصائص:

1- الأمن الانساني عالمي، ويتميز بالشمولية: لأنه حق للجميع، وبما ان التهديدات والتحديات مشتركة بين كل البشر، كالجريمة المنظمة ، والهجرة غير الشرعية والتلوث البيئي ، وانتهاكات حقوق الانسان ، والتي تختلف من مكان الى اخر الا انها حقيقية ومتنامية [44]،

2- مكوناته مترابطة يتوقف كل منهما على الاخر: اي ان اي حدث تتعرض له دولة، لا يكون معزولا عن الدول الاخرى، كالفقر والجوع والاوبئة والمخدرات والارهاب ، والتفكك الاجتماعي[45].

3- محوره الانسان ، يوجد في كل مكان من حياة الانسان، ويؤكد على دور الحكومة كمصدر دعم امان لمواطنيها[46].

4- الوقاية المبكرة هي اسهل من التدخل ، اللاحق في صيانة الامن الانساني، اي ان التعامل مع التهديدات في بدايتها ، هو اقل تكلفة من مراحلها المتطورة اكثر [47].

المبحث الثالث: العلاقة بين البيئة وحقوق الانسان

هناك علاقة وثيقة بين حقوق الانسان والبيئة ، حيث ينص المبدأ الاول من اعلان ستوكهولم الصادر في عام 1972، على وجود حق اساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف معيشية ملائمة في بيئة ذات نوعية تسمح بحياة تتسم بالكرامة والرفاه[48] ، كما يعكس اعلان ستوكهولم اعترافا عاما بترابط وتشابك حقوق الانسان والبيئة ،

حيث تؤكد هيئات معاهدات حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بالصلة الجوهرية بين البيئة وتكريس طائفة من حقوق الانسان مثل الحق في الحياة والصحة والغذاء والماء والسكن[49].

فكل صنف من حقوق الانسان فرضته ظروف خاصة ، فاذا كانت الحقوق المدنية هي حقوق لصيقة بالبشر وتبررها الصفة الانسانية، والحقوق السياسية ظهرت كردة فعل على الاضطهاد والظلم ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية قد ظهرت مع بداية الثورة الصناعية ، والحق قي التنمية يبرره التدهور الاقتصادي، فان الحق في البيئة هو من الحقوق الجديدة للإنسان، افرزتها الظروف البيئية التي يعشيها، فالبيئة هي تراث مشترك للإنسانية، مما يستوجب حمايتها من اخطار التلوث[50]، فعلى الرغم من قضية حقوق الانسان ليست جديدة، فجوهر نضال الانسان على مدى العصور هو انتزاع حقوقه الاساسية والدفاع عنها، الا ان قضية البيئة الجديدة اخذت حديثا الاهتمامات الدولية على اعتبار ان الحفاظ على البيئة يعني الحفاظ على 8حق الانسان في الحياة[51].

وفي ظل استنزاف موارد البيئة بشكل مفرط، اضافة الى اثار التنوع البيولوجي، في الوقت الذي كانت حتى الزراعة مهددة بالخطر، تزايد التلوث المرتبط في احد جوانبه باستثمار غير صحيح لموارد الطاقة ، فكل ذلك سبب في تضمين البعد البيئي في اطار حقوق الانسان، لأدراك تأثير الظروف العالمية والمحلية على حقوق الانسان[52].

ولهذا اصبح تضمين البعد البيئي في اطار حقوق الانسان ضروريا لأدراك تأثير الظروف العالمية والمحلية على حقوق الانسان كافة، لان الانسان نشأ وتطور وسط ديناميكيات متطورة، مما جعله يحتاج الى بيئة مستقرة، لذلك تنشغل اغاب بلدان العالم بتطوير وتشجيع الشروط من اجل تحسين حياة الانسان، وهذا يؤدي الى الحاجة لبيئة سليمة كقيمة انسانية في اطار حقوق الانسان كحق[53].

حيث اصبح الاهتمام بقضايا البيئة ذات طبيعة عالمية ، ولم تعد تقتصر على النطاق الداخلي للدولة ، انما تتطلب تعاون بين جميع الدول لمواجهتها ووضع انسب الحلول لها [54].

اذا يصبح لدينا حقيقة مؤدة ان نطاق هذه الحقوق لم يعد مقصورا على الحقوق والحريات التقليدية (حرية الرأي والتعبير والاجتماع وحرية العقيدة وحق العمل والسكن)، انما اتسع ليشمل حق تقرير المصير وحق التنمية والحق قي بيئة سليمة[55].

المبحث الرابع :الاليات المتبعة في مواجهة التهديدات البيئية

تعتبر المشكلات البيئية، من القضايا المعقدة والمتداخلة ، حيث اخذت اهمية متزايدة في العلاقات الدولية، من خلال ادراجها في بداية القائمة، وعلى اعلى المستويات، واهتمام الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، لان عواقبها تحصدها جميع الدول، المسببة للتلوث والغير مسببة للتلوث، ودول الشمال ودول الجنوب، اضافة الى الدول الغنية والدول الفقيرة، الا ان اثارها بشكل كبير تكون على الدول الفقيرة، التي تفتقر الى التكنولوجيا، ولا يمكن لدولة ان تواجه هذه المشكلة لوحدها، سواء كانت غنية او فقيرة، لذلك كان على الدول ان تدخل في اتفاقيات ومعاهدات للحد من اثار المشاكل البيئية حيث بدأت الحكومات على مدى قرون من الزمن في عقد اتفاقيات تتعلق بالمحافظة على البيئة، ففي سنة 1868، تم اتخاذ اجراء دولي للمحافظة على الطيور المفيدة للزراعة ، حيث انشئ عدد كبير من اجل لجان مصائد الاسماك في النصف الاول من القرن العشرين ، وهناك من يرجع بداية الحديث عن المحافظة على الموار الطبيعية الى سنوات الثمانينيات ، حيث تم التنبيه على مسالة التأثيرات الخطيرة للنمو الصناعي على النظم الايكولوجية العالمية[56]، وكانت اول معاهدة دولية ركزت على الحياة النباتية تم توقيعها في مدينة بيرن الالمانية عام 1889، ثم تبعتها سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والاقليمية، كما كانت اول اتفاقية حول الغطاء الحيواني هي معاهدة حماية الطيور المفيدة للزراعة عام 1992، ثم تحول الاهتمام الى الحياة البرية ، وخاصة في الستينيات

من القرن العشرين، وخاصة موضوع التلوث وضرورة المحافظة على البيئة الطبيعية[57].

اولاً :المؤتمرات الدولية:-

1-مؤتمر ستوكهولم(السويد) 1972.

وهو اول مؤتمر دولي لحماية البيئة الانسانية في السويد ، وحضره اكثر من 115 دولة، وتمثلت اهدافه في تنمية الشعوب والحكومات الى خطر التلوث البيئي، والعمل على التصدي لهذه المخاطر، وايجاد الحلول القانونية لحماية البيئة وتحسينها وتقليل الاضرار الناتجة عنها[58] ،وفيه تم الاعتراف رسميا بالبعد الدولي للوعي الاخضر الجديد سنة 1972، مع الاهتمام بالدعوة الى انعقاد مؤتمر الامم المتحدة حول بيئة الانسان في ستوكهولم، حيث تطورت الجهود الدولية في مجال البيئة مع انعقاد هذا المؤتمر ، والذي تم التركيز فيه على ضرورة بناء مبادئ مشتركة من اجل ترقية وتحسين البيئة الانسانية[59].

2-مؤتمر ريودي جانيرو-قمة الارض- البرازيل3-14- 1992.

شاركت فيه 156 دولة ، والعديد من المنظمات الحكومية والغير حكومية، وقد كرست اهدافه مع المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية قمة الارض، والذي عقد في ريودي جانيرو البرازيلية 1992، بمشاركة الدول الصناعية، ومنها الولايات المتحدة، واليابان، وبعض دول شرق اسيا، والدول النامية والمتخلفة في افريقيا وامريكا اللاتينية، وجنوب اسيا، وكان الهدف منه معالجة الاخطار البيئية ومنها التصحر، وتدهور التربة ، والزيادة السكانية، وكان من نتائجه هو الزام الدول الصناعية بتوفير المساعدات المالية للدول الفقيرة في اطار الجهود الدولية لحماية البيئة[60] ومن اهم القضايا المنبثقة عن مؤتمر ريو عام 1992 بطبيعة الحال، اعلان ريو بشان البيئة والتنمية، اضافة الى جدول اعمال القرن الحادي والعشرين، والبيان الرسمي الغير ملزم قانونيا لمبادئ حماية وادارة جميع انواع الغابات في العالم ، والاتفاقية الاطارية

لتغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واحداث لجنة التنمية المستدامة ، وبأية الحديث عن بروتوكول كيوتو[61]، اذا يتضح من ذلك ان مؤتمر قمة الارض، قد جاء بالعديد من النتائج في موضوعة حماية البيئة، ومن بينها التأكيد وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة، والاعتراف بالحق في التنمية.

3-بروتوكول كيوتو اليابان 11 ديسمبر 1997

ومن اهم ما جاء به بروتوكول كيوتو ، والذي عقد 1997، بالتنسيق بين مختلف الاطراف اي الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي والدول النامية ، من اجل اتخاذ التدابير اللازمة بالحد وخفض انبعاث غازات الدفيئة وثاني اوكسيد الكاربون[62]. وقد تم الاتفاق على ثلاث اليات لتنفيذ بروتوكول كيوتو، اولها تبادل حقوق اطلاق الانبعاثات، فيحق للأطراف التبادل واحدة مع الاخرى للانبعاثات المسموح بها، أضافة الى امكانية التنفيذ المشترك حيث يمكن لاي بلد تلقي وحدات انبعاثات إضافية لنفسه من خلال تمويل مشاريع تخفض الانبعاثات في بلد متقدم اخر، مع الية التطوير النظيف، حيث يطبق المبدأ على العلاقات بين الاطراف المتقدمة والنامية، بحيث ان البلد المتقدم يحصل على ثناء لقاء تمويله مشاريع البلد النامي لتجنب الانبعاثات[63]

4-مؤتمر جوهانسبورغ جنوب افريقيا في 25 سبتمبر 2002.

يعتبر القمة الثانية للارض، عقد بجنوب افريقيا ، باشراف من الامم المتحدة في الفترة الممتدة بين 26 اوت، و4 سبتمبر 2002 حيث تم التركيز على التنمية المستدامة ، والعمل على ايجاد وظائف للبيئة[64]، حيث انها تستلزم الحرية والسلام والامن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الانسان ، كما تدعو الى تعاون بين انماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، الا ان جميع الجهود لم تتوصل الى حل يرضي جميع الاطراف، ومن اهم الاسباب التي حالت دون التوصل الى مثل هذا الاتفاق على الرغم من تضاعف الاخطار البيئية، هو اصرار الدول الصناعية على حماية مصالحها، الامر الي جعلها تركز بشكل ضيق على البيئة[65]

5- مؤتمر ديربان جنوب افريقيا ديسمبر 2012.

وقد شارك فيه 194 وفدا، من اجل الاتفاق، على ايجاد قانون تخضع له جميع الدول ، مما يفرض عليها الالتزام بالسيرة على الانبعاثات الحرارية ، كما يتضمن تقديم المساعدات المالية الى الدول الفقيرة، كما اقيمت العديد من التقارير العالمية، والتي لها الاثر البالغ في تطور حركة البيئة ، ومنها التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، وتفعيل التنمية المستدامة ، اي التوفيق بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، اضافة الى تقارير التنمية الانسانية والتي اشارت الى انعكاسات البيئة على الامن والتنمية الانسانية وغيرها من التقارير والمؤتمرات التي نددت بالتأثيرات البيئية على الامن الانساني[66]

ثانيا:- الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الامم المتحدة

1. برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP)

تم انشأه بناء على توصيات مؤتمر ستوكهولم ، من اجل التنسيق بين المبادرات البيئية وادارتها، والعمل كوسيط في كل ما يتعلق بالبيئة ومشاكلها والعمل على معالجتها ، وقد كان له دور مهم جدا في حماية البيئة ، حيث عمل على حث الدول على ابرام معاهدات دولية تستهدف حماية البيئة ، ويعمل على تصدير التقارير حول توقعات البيئة العالمية يحلل المشاكل والتهديدات واثارها على المستوى العالمي والاقليمي ، اي انه يعمل على رصد وتقييم كل ما يخص البيئة، وتقديم المشورة التقنية والقانونية والمؤسسية للحكومات [67].

2. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(IP,uCC) .

اشتركت كل من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، في انشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، حيث كان من اختصاص هذه الهيئة ، تقديم كافة المعلومات عن المناخ وتأثيراته، وتقديم المشورة العلمية والفنية عند الطلب ، وقد اسهمت فعليا في تقديم التقارير والاوراق الفنية والمنهجيات

وغير ذلك من المواد التي اصبحت من الاعمال والمرجعيات المعيارية المستخدمة على نطاق واسع من صانعي السياسات[68].

3 – منظمة الصحة العالمية (WHO).

تتركز جهودها على الاثار الصحية المترتبة على عوامل التلوث والتهديدات البيئية كالمناخ، وتساهم بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة في وضع المستويات الوطنية في حماية البيئة واعداد برنامج مكافحة التلوث[69]، وقد عملت على اذكاء الوعي العالمي بمخاطر التهديدات البيئية، من اجل التأكيد على اهمية الصحة في السياسات الخاصة بتغير المناخ والتنمية المستدامة[70].

4– منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO).

يكون عمل المنظمة التي تأسست عام 1945 ، قيادة الجهود التي تعي الى القضاء على الجوع في العالم، حيث تهدف المنظمة الى تحقيق الامن الغذائي للجميه الذي يعتبر العنصر المحوري في جهودها من اجل تمكين البشر من الحصول دائما على ما يكفيهم من الاغذية الجيدة، للتمتع بحياة ملؤها النشاط والصحة ، كما تعمل المنظمة بتقديم المساعدة للدول النامية من اجل تطوير الممارسات الخاصة بقطاعات الزراعة والغابات، كما تهيئ الفرصة التقاء البلدان الفقيرة والغنية معا[71].

5– المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO).

جاءت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، في عام 1950 ، عن المنظمة الدولية للأرصاد الجوية المؤسسة عام 1873، على اعتبار انها منظمة حكومية[72] دولية، واصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في عام 1951، تبذل جهودها في توفير الية فريدة لتبادل البيانات والمعلومات بشكل سريع، وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة ، والحد من خسائر الارواح البشرية، الناتجة عن الكوارث الطبيعية، كما تساهم في التنسيق من اجل تحسين خدمات التنبؤ والانذار المبكر

لحماية الارواح والممتلكات من المخاطر الطبيعية من قبل الفيضانات والعواصف والجفاف[73].

ثالثا : دور المؤسسات الاقليمية في مواجهة تحديات المناخ .

تقدم المؤسسات الاقليمية دور مهم جدا في عملية تكثيف الجهود والعمل على انشاء حلقة وصل لتبادل الاراء والتعليقات من المؤسسات الوطنية الى الدولية وبالعكس، وق تسهم التنسيقات في ايجاد حلول ورؤى مشتركة، اي انه من الممكن ان تجد الاهداف العالمية التي تتوافق مع الرؤى الاقليمية، أضافة الى ان المؤسسات تساعد في ايصال الاصوات الضعيفة، من الدول وغير الدول[74].

وقد اسهمت الدول العربية بشكل كبير في المفاوضات حول تغير المناخ، والتي سبقت التوصل الى اتفاق باريس حول محاربة التغير المناخي والذي تبنته 195 دولة، في كانون الاول 2015، الى جانب اتفاقية الامم المتحدة ، والتي تعترف بالاولوية الاساسية لحماية الامن الغذائي والقضاء على الجوع، وتحديد جوانب الهشاشة في انظمة انتاج الغذاء اما الاثار السلبية لتغير المناخ[75]

أضافة الى منظمة الفاو: والتي ركزت على دعم الدول النامية ، من اجل الحد من التغيرات المناخية، وقد نظم المكتب الاقليمي لمنظمة الفاو في الشرق الادنى وشمال افريقيا بالشراكة مع جامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي، وكل من الحكومة المصرية والمغربية جلستي حوار دون اقليمية، وقد شارك في الجلستين خبراء من 14 بلدا عربيا، هي الجزائر ومصر والعراق والكويت ولبنان، وفلسطين والسعودية والمغرب وموريتانيا، والسودان وتونس واليمن، من اجل المناقشة في القطاعات الزراعية بوصفها عامل مهم في التكيف مع تغير المناخ[76]

لكن وعلى الرغم من اهمية المؤسسات الاقليمية، وفي ظل الصراعات التي تشوب المنطقة العربية، اكثر من غيرها يلاحظ ان جامعة الدول العربية لا تضطلع بدور تنسيقي قوي في السياسات والمبادرات الاقليمية، وكان هذا سبب رئيسي في انخفاض التعاون حول القضايا البيئية وتغير المناخ[77]

حيث يعتبر التركيز المحدود في تخفيف حدة اثار المناخ امر واضح، فالمنطقة العربية تربطها علاقات خاصة في التخفيف من حدة اثار تغير المناخ، لان المنطقة معتمدة اقتصاديا على الوقود الاحفوري، اضافة الى ان مساهمتها محدودة تاريخيا في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية ، وهذا جعل المنطقة العربية تحوم حول التكيف مع اثار تغير المناخ، وغياب العمل المشترك والطموح للحد من انبعاثات الغاز الدفيئة، كل ذلك بسبب النهج المنعزل داخل المؤسسات نفسها، وبين المؤسسات، في الترتيبات الإدارية لجامعة الدول العربية، بسبب تفوت قدرات المشاركة في الحوكمة الدولية للمناخ [78].

المبحث الخامس : التهديدات البيئية على الامن الانساني

تعد الكوارث البيئية من اهم مصادر التهديد للامن الانساني، وهي من الممكن ان تكون كوارث طبيعية كالسيول الجارفة وحرائق الغابات او امواج تسونامي، او كوارث بيئية من صنع الانسان، مثل تلوث الهواء والمياه وارتفاع درجة حرارة الارض، وعلى درجات اختلافها، الا انها تترك اثار سلبية على الصحة الانسانية، سوف نوجزها على سبيل المثال لا الحصر وهي كالاتي:

اولا- الاحتباس الحراري : ويعني الزيادة التدريجية في درجة الحرارة ، كنتيجة لعدة عوامل من اهمها انبعاث غازات البيوت الزجاجية، والتي تلعب دور مهم في تدفئة الارض، حيث ارتفع المعدل العام لدرجة حرارة الارض في الفترة 1906-2005 بنحو 74، 0 درجة مئوية، حيث تساعد غازات الاحتباس الحراري في زيادة درجة حرارة الارض[79]، حيث ان انبعاث غازات الاحتباس الحراري اتؤثر سلبا على الاحوال المناخية، اذ ان ازدياد درجة كوكب الارض درجتين مئويتين عما كانت عاليه قبل الثورة الصناعية، يشكل تهديدا لكافة الدول، الا ان للدول النامية الحصة الاكبر بهذا التهديد، حيث تفيد التقديرات بانها ستتحمل 75-80./. من تكاليف الاضرار التي تحدث بسبب المناخ[80]

ثانيا:- تهديد الامن المائي: حيث يؤدي تلوث المياه الى تناقص الثروة السمكية والسياحية، وندرة المياه الصالحة للشرب ، مما يؤثر سلبا على الصحة العامة، أضافة الة تلوث الهواء وما يصاحبه من اثار غير صحية تقلل من مقدرة البيئة على استيعاب المزيد منها، كما ان ندرة المياه العذبة تشكل خطرا كبيرا للتناقص في نصيب الفرد اليومي، كما يسبب ندرة في المخزون المائي، حيث تشكل 80./. من الامراض في دول العالم الثالث من طريقة المياه ونوعيتها[81]

ثالثا : تهديد الامن الغذائي: تعتبر الزراعة الركيزة الاساسية لمعظم اقتصاديات دول العالم ، والتي تعتمد بدورها على المناخ ، فالتهديدات البيئية وعلى راسها تغير المناخ تزيد من التهديد الغذائي، اذ تتناقص الانتاجية وترتفع الاسعار في بلدان تعاني اصلا من انعدام غذائي مزمن[82]

رابعا: الصحة الانسانية: من اهم التحديات والمخاطر التي تواجه الصحة الإنسانية هو تلوث الهواء، اذ يعتبر تغير المناخ من اكبر التهديدات البيئية للصحة العالمية في القرن الواحد والعشرين، لأنه يعرض المجتمعات بطريقة غير طوعية لأثار الغازات الدفيئة، ويلعب دور في ادامة عدم المساواة الصحية داخل الدول وفيما بينهما[83]

خامسا:- النمو السكاني: حيث يؤدي النمو الديموغرافي السريع الغير منظم الى ازدياد عوامل الفقر، والحروب الأهلية، كما يرافقها تدهور الاوضاع الصحية، وتكاثر الاوبئة نتيجة للاستغلال غير العقلاني للطبيعة، كل ذلك يؤدي الى حدوث الصراعات للبقاء، فيكون العمل على ابطاء النمو وتنظيمه قد يعمل على تحسين الفرد والدولة، لمكافحة الفقر، لان الزيادة السكانية تعني تزايد الطلب على الارض، بما يتجاوز قدرتها على الاستجابة[84]

سادسا:- **المخاطر الناتجة عن استعمال المواد الكيميائية والنووية،** حيث يعتبر رمي النفايات الكيميائية من الصناعة والزراعة ، مصدرا للتلوث، وخاصة في البلدان النامية، والتي تمر بمرحلة انتقالية ، وسوف تزيد المستويات البيئية للمواد الكيميائية في البلدان التي لا تزال تستخدمها بكميات كبيرة(نيجيريا وجنوب افريقيا

وزيمبابوي)[85]، وفي البلدان التي لا يوجد بها تشريعات فعالة لاستخدامها (مرفق البيئة العالمية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة[86]

سابعا:- الحروب والنزاعات المسلحة: وتشمل الاعمال ذات الطابع الارهابي، والمتاجرة بالنساء والاطفال ، كما تعني المتاجرة بالبشر، المخدرات والسلاح، كما لا يمكن الاغفال عن الدرو الذي لعبته العولمة في زيادة الحروب والارهاب ، وسرعة انتشارها[87]

أضافة الى ان التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اصبح عامل تاثير في كل جانب من جوانب الحياة اليومية، بحيث اصبحت المنظومات المعاصرة قادرة على اكتشاف التحديات التي تواجهها، مما يفسر لنا ان البيئة تمثل مصدر لتهديد، مما يطلب القدرة على استيعابها، والتكيف معها، مما يعني ان اي نظام في هذه البيئة يتعايش مع انظمة اخرى، مما يؤدي الى نتيجتين اما تصادم او صراع، مما يعني ان التهديد والخطورة تكمن في التغيير بغض النظر عن نوعه[88].

أضافة الى ان هناك العديد من التحديات البيئية الاخرى ومنها، التلوث ، وتأكل طبقة الاوزون، والضجيج [89]، كل ذلك يؤثر على الصحة الانسانية، اي ان الامن الانساني يدور حول دائرة التحديات القائمة ، والتي تكون نتاج التغييرات الطبيعية والاصطناعية [90]، يتبين من ذلك ان المشكلات البيئية هي مشكلات مترابط ومتداخلة وكل منها يؤثر ويتاثر بالأخرى بشكل او باخر، لذلك وجب ان ينظر الى هذه المشكلات بنظرة تكاملية وليس بشكل منفصل حتى لا يتم معالجة مشكلة على حساب الاخرى، لان المشكلات البيئية لم تبقى مشكلات محلية انما اخذت صفة العالمية، فما يؤثر في بيئة يؤثر في غيرها من البيئات[91]، فالتلوث وان بدا داخليا في دولة واحدة، الا ان اثاره لن تبقى محصورة داخل تلك الحدود، اذ لابد ان تتجاوزها لتصل الى حدود الدول المجاورة، لان التلوث بطبيعة الحال لا يعترف بالحدود الوهمية التي وضعها الانسان[92].

يتبين ان كل تلك المؤثرات التي من شانها ان تؤثر على الامن الانساني والتي تشكل تهديدا للبشرية، جاءت نتيجة تحديات بيئية ، فهي لم تأتي من فراغ ، فسوء استخدام الموارد، بغض النظر عن نوعها ومصدرها ، وعدم توظيفها بطرق صحيحة ستكون نتائجها وخيمة على دولة، فكل مورد له طريقة خاصة لاستغلاله، فاستغلال النفط ومشتقات ، غير استغلال الاسمدة الكيمائية، اذا فالاستثمار الافضل للموارد محكوم بوجود شتى المكونات[93]، أضافة الى غياب الوعي البيئي، بما ان الانسان على تماس باشر مع البيئة لذلك وجب ان يكون هناك وعي بما يمكنه من محاورة البيئة وبيان مدياتها وتأثيراتها والرسم الحدود لها[94]، يضاف الى ذلك تدني الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة والتي تعتبر احد المبادئ الادارية الهامة التي يستلزم الامر القدرة على تحملها، من قبل القيادات الادارية والتهيؤ لها كونها تجسيد لفكرة التعهد والالتزام لكل ما يقع ضمن نطاقه[95].

وبما ان التغيير البيئي هو مشكلة اجتماعية، فقد قوضت من الامن الانساني .واعتبر تحقيق الامن البيئي والامن الانساني معضلة ، حظيت بالعديد من النقاشات بالأخص الدول المتقدمة التي تتحمل المسؤولية الاكبر في تفاقم التهديدات البيئية ،لان البشرية في تطور مستمر وهذا التطور تسبب في تطور اساليب التنمية في ظل ارتفاع معدلات حجم الطلب على الموارد لتلبية الاحتياجات الانسانية، مما اثر سلبا على الموارد البيئية، مما يستدعي وجود صيغة توافقية وارادة سياسية حقيقية من اجل احداث توازن بين مقتضيات اشباع حاجات الانسان، ومستلزمات الحفاظ على التوازن الايكولوجي الذي يتم من خلاله تعزيز الامن الانساني.

ولابد من الاشارة الى ان التركيز على التهديدات البيئية للامن الانساني، يجعل الدارسين يغفلون عن الفرص التي تتيحها البيئة لتعزيز الامن الانساني، لان حماية وتحسين الظروف البيئية يمكن ان تكون له نتائج ايجابية على سبل عيش الانسانه ورفاهيته، فاذا كان التدهور البيئي يزيد من الحرمان ، فان سلامة النظام الايكولوجي من شانها ان تقلل من حجم الاكتشافات، وتخلق بيئة تتناسب مع حياة ورفاه جميع

البشر، وخاصة الاشخاص الاكثر حرمانا ، سواء في الدول النامية او الدول المتقدمة[96].

آليات مواجهة التغيرات المناخية في العراق

يعد العراق من اكثر الدول التي تتاثر بالتغيرات المناخية، حيث صنف العراق من اكثر الدول هشاشة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وفقا للتقرير السادس لتوقعات حالة البيئة العالمية لمنطقة غرب اسيا (GEO-6)، ومما يلاحظ حدوث تغيرات ملموسة في المناخ في السنوات الاخيرة ، ومنها ارتفاع درجات الحرارة بشكل كبير، وشحة الامطار وازدياد الجفاف، والتي كان لها الاثر الواضح علبى صحة الانسان اولا، وعلى المصادر الرئيسية مثل المياه والزراعة، وانعدام الامن الغذائي، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها المؤسسات الحكومية والبنك المركزي، الا ان العراق لم يحرز اي تقدم للتخفيف من حدة التغيرات المناخية[97].

اذآ اصبح التغير المناخي حقيقة واضحة النتائج في العراق، حيث لوحظ في السنوات الاخيرة تذبذب سقوط الامطار، وعدم انتظامها، مما اثر سلبا على سكان الريف، وعلى قدرة البلد في تأمين متطلبات الامن الغذائي، لذلك فان التحدي الذي يفرضه المناخ هو ضمان القدرة على التكيف الايجابي مع التغيرات المناخية[98]، خاصة وان هذه التغيرات كان لها الاثر الكبير على الصحة البشرية.

فمظاهر التغير المناخي في العراق لم تقتصر على جانب دون اخر، انما شملت ألامن الاقتصادي والمائي والغذائي ، ومن أهمها وابرزها ارتفاع درجات الحرارة نتيجة زيادة انبعاثات غازات دفيئة خاصة تلك الغازات المتولدة من الوقود الاحفوري، وهذا بدورة ادى الى تذبذب وتغير اماكن سقوط الامطار، وما صحبها من تصحر وانتشار الجفاف، اذ بسبب ارتفاع درجات الحرارة صنف العراق بانه اكثر البلدان تهديدا لحدوث كوارث بيئية وفق ما ذكرفي التقرير البيئي العالمي لعام 2021، والذي صنف مؤشر ارتفاع الحرارة بين اكبر من (1،5)م، مرتفعة جدا، واصغر من (0،9) م منخفضة جدا، بعد ان كانت (5)/ وهي عالية جدا[99]، لذلك فان التغيرات المناخية كارتفاع

درجات الحرارة، وانخفاض الامطار تؤثر على موارد المياه في العراق، وقطاع الزراعة، أضافة الى القطاع الصحي والتنوع البيولوجي [100]، وبسبب شحة المياه بعد ان كان العراق يعاني من فيضان نهري دجلة والفرات، لما تم تشييده من سدود وروافد من قبل ايران وتركيا وسوريا ، كان سبب في انخفاض كبير في كميات المياه التي تدخل للعراق، (اضافة الى ذلك) تمدد اللسان الملحي الى شط العرب والذي شكل تهديدا على المناطق الساحلية المطلة على الخليج العربي، خاصة في محافظة البصرة جنوبي العراق نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر، جعل العراق يعمل على اعداد خطة التكيف الوطنية (NAP) وبتمويل من صندوق المناخ الاخضر (GCF) بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة، والتي ستكون من ضمن اهم الخطط التي سيعتمدها البلد من اجل ضمان تحقيق المرونة للقطاعات المعرضة للكوارث[101]، كما اتخذت الهيئات التابعة لوزارة الموارد المائية عدة اجراءات سريعة للحد من ظاهرة التمدد الملحي، من خلال تحجيم تصريف ناظم السويب، مع زيادة الاطلالات المائية ضمن مجرى القناة، والعمل على تجهيز اقضية شط العرب وابي الخصيب والفاو بمياه ذات نوعية وكمية جيدة للأهالي [102].

كما يعمل برنامج الامم المتحدة الانمائي الى الاسهام من اجل اعادة التاهيل البيئي والتنمية في العراق عن طريق معالجة الاسباب، والعمل على اتخاذ التدبير اللازمة للتخفيف من مخاطر التدهور البيئي وتغير المناخ، حيث وجدت حلقة وصل بين الحكومة العراقية والسلطات المحلية، وسلطة الاقليم من اجل القيام بالتزاماتها والحد من التغيرات المناخية في العراق[103].

أهم الاليات المتبعة للحد من التغيرات المناخية:

1- المساهمة وطنيا: حيت وضعت الحكومة العراقية بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي، اللمسات الاخيرة على تقرير المساهمة المحددة وطنيا ، والذي يؤكد على التخفيف من اثار المناخ، والتكيف مع مسببات التلوث، وقد ركز العراق على تعزيز التنمية المستدامة وضمان السلامة البيئية[104]

2- العمل على تصميم مشاريع مستدامة : حيث تركز على على خلق سبل العيش والتنمية المتوسطة والطويلة الاجل، من اجل تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية الفعالة للمياه ومياه الصرف الصحي، مع وجود تعاون مع الامم المتحدة لاجل تنمية المهارات وتعزيز القدرات للتصدي لتغير المناخ [105]

3- العمل على زيادة الحدائق والمحميات الطبيعية على ان تتضمن المشاريع السكنية جميعها ما لا يقل عن 25./. من مساحتها للحدائق، أضافة الى اعداد برامج لتحديد التكاليف لمعالجة الصرف الصحي والقضاء على عملية رمي مياه المجاري في الانهر، والعمل على معالجة اللسان الملحي من خلال انشاء سدة تحكم عند مصب شط العرب على غرار حاجز التايمز للتحكم في تدفق مياه البحر من خلال اغلاق البوابات عند ارتفاع المد وفتحها عند الجزر للحفاظ على نوعية المياه[106].

اذا فالعمل لخلق بيئة امنة صحية يتطلب بناء استراتيجية وطنية ووضع الخطط متوسطة وطويلة الاجل، والعمل على تأسيس صناديق استثمارية مملوكة للدولة تكون مخصصة في مجال الاستثمار المراعي للبيئة ، والعمل على تشجيع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع مراعية للبيئة وتقديم الحوافز الخاصة، وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص والعام، مع مشاركة البنك المركزي باتخاذ مجموعة من الاستراتيجيات والعمل على انشاء البنوك الخضراء.

الخاتمة

أن الحق البيئي والامن الانساني مفهومان متلاصقان، ومتكاملان، فالحفاظ على البيئة هو امر حتمي وضروري، فالعيش في بيئة سليمة صحية هو مطلب شرعي، وقد كفلته العديد من المواثيق الدولية، وكذلك الدساتير الوطنية، كما لا يمكن الاغفال على موضوع المحافظة على التنوع البيولوجي، فهي مؤشرات للحفاظ على الامن البيئي والامن الانساني لان التهديدات البيئية هي بمثابة تحديات عالمية في اسبابها وحلولها، لانها تمثل تهديد للبشر، لذالك كان لابد من الاهتمام بالعمليات

التي تقوض الامن، بما في لك الفقر، نقص التزود بالطاقة، اختلال الميزان التجاري، التغير البيئي، والتغير في نمط الغذاء، ومن ثم الابتعاد عن مركزية الدولة ، والقطاع العسكري والحرب، والتوجه نحو الفرد، والاخطار المتنوعة التي يجب ادارتها، كما تساهم الامم المتحدة بدور كبير في مواجهة التهديدات البيئية، من خلال اليآت ووسائل متنوعة في عقد المؤتمرات، وابرام المعاهدات، والاتفاقيات الدولية، لكن هذا لا يخفي حقيقة لابد من وجو تعاون دولي لحل الاشكالات التي تفرضها البيئة، لان التهديدات البيئية تقف عائق من اجل تحقيق الاهداف الانمائية، اضافة الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

وفي العراق نادرا ما نرى ان هناك من يتكلم او يحتج عند انتهاك حق التمتع في بيئة نظيفة بنفس الدرجة عند انتهاك الحقوق الاخرى، على الرغم من اهمية هذا الحق وتأثيره المباشر على الحقوق الاخرى، مثل حق الحياة وتكوين الاسرة وحق العيش بكرامة

النتائج

1- اذا كانت التغيرات البيئية تعتبر تهديدا للامن الانساني ، فان الحفاظ على البيئة يؤدي الى تعزيز الامن الانساني . .

2- يعتبر الامن البيئي عامل مهم واساسي لتحقيق الامن الانساني .

3- العمل على مكافحة المخالفات البيئية، واعداد برنامج شامل للمخالفات والوقاية والكشف الى فرض الجزاءات وسبل الانتصاف من خلال العمل على تعزيز القوانين لفرض جزاءات ادارية ومدنية وجنائية على الانشطة الضارة للبيئة .

4- بذل الجهود من قبل الحكومة العراقية والتركيز على الدوافع وراء المخالفات، ودراسة الطرق التي يمكن التعامل بها بخصوص هذا الموضوع، مع مراعاة وجود مراعاة الصلات التي تربط تلك المخالفات والجرائم بفسل الاموال، وتمويل الارهاب، والفساد.

5- العمل على ايجاد تعاون دولي بين العراق و الدول المجاورة بأنشاء اليات من اجل الحفاظ على التربة ، والتخفيف من حدة التلوث والحفاظ على نوعية التربة المحلية .

6- الاستعانة بالمختصين والخبراء من اجل وضع انسب الحلول والممارسات، من اجل معالجة الكارثة البيئية في العراق.

7- التأكيد على التعاون بين المؤسسات المعنية بهذا الموضوع لتحقيق نوع من لتكامل فيما بينها.

8- ضرورة التأكيد على مبدأ الحوار من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة عن طريق ترجمتها الى قوانين وطنية.

9- العمل على تأكيد وتفعيل مبدأ المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بين الشعوب من خلال تعزيز ابعاد الامن الانساني الاخرى.

10- تعزيز المنظومة التعليمية في المجتمع العراقي بأدراج برامج تعزز التربية البيئية، فعملية المحافظة على التربية هي ثقافة قبل ان تكون قانون.

11- على الجامعات العراقية ان تقوم بدور التوعية بهذا الحق عن طريق التاكيد على حقوق الانسان، لانها تتعامل مع شريحة مهمه في المجتمع.

12- العمل على وضع استراتيجية بعيدة المدى، تركز على العوامل البنيوية، تتمثل في التنمية المستديمة، والتي تركز على الانسان، والبنى الاقتصادية، وفكرة الاستدامة حقوق الاجيال القادمة.

هوامش البحث

[1] دويدري، رجاء، البيئة مفهومها العلمي والمعاصر وعمقها الفكري التراثي ،(دمشق، دار الفكر، 2003)، ص 15.

[2] ابن منظور، لسان العرب ، المجلد الاول ، (بيروت ، د. ن، 1994)، ص 39.

[3] مسعود ، راتب، الانسان والبيئة –دراسة في التربية البيئية ،(الاردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007)، ص 16–18؟.

[4] الشيخلي، عبدالقادر، حماية البيئة، (لبنان ، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص 28.

[5] فارس، محمد عمران، السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر وقطر ودور الامم المتحدة في حمايتها، (الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص 18.

[6] العشاوي، صباح ، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة ، ط1، (الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010). ص 11

[7] المصدر نفسه، ص 10.

[8] عطية ، طارق ابراهيم دسوقي ، الامن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة،(مصر دار الجامعة الجديدة ، 2009)، ص 104.

[9] مقري، عبدالرازق، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية ، (الجزائر، دار الخلدونية ، 2008)، ص 84.

[10] الملكاوي، ابتسام سعيد ، جريمة تلويث البيئة–دراسة مقارنة،(الاردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 27–28.

[11] الحمد، رشيد ، البيئة ومشكلاتها، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، 1978)، ص 24.

[12] النقار، نجم العزاوي، و عبدالله حكمت، ادارة البيئة : نظم ومتطلبات وتطبيقات IS014000، ط1، (الاردن، دار المسيرة، 2007)، 94.

[13] سماح، محمد عبد الفتاح ، الحق في البيئة والحق في التنمية واشكالية التوفيق بينهما، ط1، (القاهرة ، المصرية للنشر والتوزيع، 2020)، ص 44–45.

[14] سلامة ، احمد عبدالكريم ، قانون حماية البيئة (مكافحة التلوث– تنمية الموارد الطبيعية)، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2009)، ص 98.

[15] ابو القاسم، فاكر البشير احمد ، القضايا البيئية وتأثيرها على العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة 1991–2020، (مصر ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، 2022)، ص650.

[16] سعيد ، دارا محمد امين ، حماية البيئة في ضوء الشريعة الاسلامية والصكوك الدولية والقوانين الوطنية ، ط1، (الاردن ، دار الفتح للدراسات والنشر، 2015)، ص 35.

[17] عبد الحافظ، معمر رتيب محمد، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث ،(القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2007)، 67.

[18] بوالقمح، يوسف، الحق في البيئة محق من حقوق الانسان، كجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، العدد222، 2017، ص 106.

[19] المصدر نفسه، ص 106.

[2020] المصدر نفسه، ص 108.

[21] الشيخلي، مصدر سابق ذكره، ص 28.

[22] عطية ، مصدر سابق ذكره.

[23] دير، امينة ، اثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا دراسة حالة–دول القرن الافريقي، رسالة ماجستير ، منشورة ،الجزائر، جامعة محمد خضير– كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013–2014، ص 25.

[24] L,chalecki Elizabeth, environmental Security;A case study of climate change. 2013. Peas. Lnstitute of Economice and (Understanding Environmentai Threats), Environmental Threat Report. Sydney.2021.

[25] سمرة، بوسطيلة ، الامن الانساني– مقاربة الامن الانساني ، رسالة ماجستير ، منشورة ، الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2013، ص6.

[26] شيب، فداء محمود مصطفى ، انعكاسات الخطط الاصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الامن الانساني(2005–2011)، فلسطين ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، 2013، ص40.

[27] Giessen,Eric Van de.Horn of Africa ;Environmental Security Assessment, The Netherlands;Lnstitute for Environmental Security, 2011, p 21.

[28] ابت قلوش، نوال ، الامن البيئي والامن الانساني تكامل ام تقاطع ، مجلة افاق علمية ، العدد 1، 2021، ص 548.

[29] المصدر نفسه.

[30] بشير ، هشام ، مشكلات التلوث البيئي في مصر "مجلة قضايا"، جوان، 2007، ص 5.

[31] ابن صادق ، عبدالوهاب رجب هاشم ، الامن البيئي، ط2، (الرياض ، جامعة الملك سعود ، 2006)، ص 7.

[32] رمضاني ، نوال ، و امل عبداللطيف، التعاون الدولي في مكافحة التغيرات البيئية– الاتحاد الاوربي انموذجا ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، الجزائر ، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص 27.

[33] موسى ، غادة ، مخاطر غياب الامن الانساني على البيئة والتنمية المقدمة – التنمية البشرية واثارها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، (مصر ، د. ن، 2007)، ص 155.

[34] مصدر سابق ذكره ، ص 19.

[35] المصدر نفسه، ص 20.

[36] ابن عنتر، عبدالنور ، تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية ، السياسة الدولية ، العدد 160، ابريل ، 2005، ص 59.

[37] قلوش، مصدر سابق ذكره ، ص 550.

[38] عيسات، فضيلة ، التحول الديمقراطي في مصر بين تحديات الداخل ومتطلبات بناء الامن الانساني، مجلة فكر ومجتمع ، العدد 39، اكتوبر، 2017، ص 551.

[39] قلوش، مصدر سابق ذكره ، ص 554.

[40] الشرجي ، عبدالحكيم ، الفقر التحدي الرئيسي للأمن الانساني ، ورقة بحثية مقدمة خلال المؤتمر الدولي للامن الانساني في الدول العربية ، 2005، ص 14–15.

[41] قلوش ، نصدر سايق ذكره ، ص 552.

[42] شيب، مصدر سابق ذكره ، ص 48.

[43] المصدر تقسه ، ص 49.

[44] دير ، مصدر سابق ذكره ، ص 48.

[45] المصدر نفسه، ص 48. 6

[46] سمرة ، مصدر سابق ذكرة ، ص 41.

[47] المصدر نفسه.

[48] Crawford, Oli Brown and Alec. Climate Change and Security in Africurity in Africa; A study for the Nordic– African Foreign MINISTERS Meeting.n. d, ph 7.

[49] دير ، مصدر سابق ذكره ، ص 81.

[50] مجدوب، محمد سعيد ، النظرية العامة لحقوق الانسان ، تطور الحقوق والحريات العامة والاليات القانونية لحمايتها، (لبنان ، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2014)، ص 221.

[51] المجيد ، وحيد عبد المجيد، البيئة والانسان في عالم جديد ، مجلة السياسة الدولية، العدد1، 1992، ص 70.

[52] المصدر نفسه، ص 71.

[53] بشير ، فطحيزة تجاني ، و أ الازهر العبيدي، الحماية الدولية للبيئة في اطار حقوق الانسان مع الاشارة لبعض المستجدات القانونية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2015، ص 135.

[54] المصدر نفسه ، ص 135.

[55] الرشيدي، احمد ، الحماية الدولية للبيئة : الجوانب القانونية والتنظيمية، مجلة السياسة الدولية ، 1992، ص 137.

[56] سمرة ، مصدر سابق ذكره ، 61.

[57] جون ، بيلس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية (د. م، مركز الخليج للابحاث، 2007)، ص 156-157.

[58] السيد ، سامح عبد القوي ، التدخل الدولي بين المنظور الانساني والبيئي،(مصر ، دار الجامعة الجديدة ، 2012)، ص 242-243.

[59] سميث، مصدر سابق ذكره ، ص 158.

[60] سمرة ، مصدر سابق ذكره ، ص 64.

[61] دير مصدر سابق ذكره، ص 87.

[62] سمرة ، مصدر سابق ذكرة ، ص 64.

[63] وايت ، برايان ، و ريشارد ليتل ، قضايا في السياسة العالمية ، (الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث ، 2004)، ص 237.

[64] السيد ، مصدر سابق ذكره ، 240-248.

[65] شمسه، بوشناقة ، النواع البيئي والعلاقات شمل جنوب ، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011)، ص93-94.

[66] سمرة ، مصدر سابق ذكره ، ص 67.

[67] السيد ، مصدر سابق ذكره ، 243-244

[68] دير ، مصدر سابق ذكره ، ص 100.

[69] هلال ، اشرف ، جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق ، ط1، (مصر ، وكتبة الاواب ، 2005)، ص 23.

[70] دير ، مصدر سابق ذكره ، ص 101.

[71] المصدر نفسه .

[72] محمد ، لعبان ، وكافي نوال ، الامن الانساني في الدول العربية (دراسة حالة الاردن) ، الجزائر ، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014-2015.

[73] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، لمحة عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية: العمل معا من اجل مراقبة الطقس والمناخ والماء وفهمها والتنبؤ بها ، (سويسرا ، د. م، 2009)، ص3-19.

[74] السريحي ، عائشة ، وماري لومي ، حوكمة تغير المناخ والتعاون حوله في المنطقة العربية ، (د. م ، اكاديمية الامارات الدبلوماسية ، 2019)، ص 3.

[75] منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة : المنطقة العربية معرضة لخطر تأثيرات تغير المناخ، (د. م ، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، د. ت)، ص 1.

[76] المصدر نفسه ، ص 2.

[77] لومي ، مصدر سابق ذكره ، ص 10.

[78] لومي ، مصدر سابق ذكره ، ص 11.

[79] السيلاوي، رنا ، طقس العرب ، 2021، ص 811، arabiaweather.com

[80] شيب ، فداء محمود مصطفى ، اتعكاسات الخطط الاصلاحية التنوية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الامن الانساني (2005-2011)، فلسطين ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، 2013، ص 41.

[81] عبد القادر، عبد القادر محمد ، اتجاهات حديثة في التنمية ، (الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2003)، ص 94.

[82] دير ، مصدر سابق ذكره ، ص 71.

[83] دير ، مصدر سابق ذكره ، ص 74.

[84] نوال ، مصدر سابق ذكره .

[85] قوش ، مصدر سابق ذكره ، ص 555.

[86] دير ، مصدر سابق ذكره ، ص 69.

[87] مصطفى ، عبد الفتاح ، الجريمة المنظمة: التعريف والانماط والاتجاهات ، (الرياض ، اكاديمية نايف للعلوم الامنية ، 1999)، ص 99.

[88]. برهان ، محمد نور ، تقنية المعلومات وتحديات الادارة العامة في عقد التسعينات، المجلة العربية للادارة، العدد 206، 1989، ص 30.

[89] عبد القادر ، غازي ، اسياسيات علم البيئة ، (الاردن ، دار وائل للنشر، 2002)، ص67.

[90] احمد، عزت السيد ، الثورة التقنية والتغير القيمي ، دراسات وبحوث ، العدد 70، 2004، ص 70

[91] ابو القاسم ، فاكر البشير احمد ، القضايا البيئية وتأثيرها على العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة 1991-2020، مصر ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، 2022.

[92] مقيلي ، محمد عياد ، التلوث البيئي ، ط1، (ليبيا ، دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002، رص 13-14.

[93] محمد ، نوال يونس محمد ، سلطان احمد خليف ، الامن الانساني والتحديات البيئية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 4، العدد10، 2008، ص 25.

[94] .السرحان ، عدنان ابراهيم ، المسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية ، مجلة منارة ، المجلد 5، العدد 2، 2000، ص 91.

[95] خليف ، مصدر سابق ذكره ، ص 26.

[96] سمرة ، مصدر سبق ذكره ، ص 112-113.

[97] ناصف ، ايمان عطية ، وهاشم محمد عمارة ، اقتصاديات الموارد والبيئة ، (القاهرة ، المكتب الجامعي الحديث ، 2007)، ص 295.

[98] الوائلي ، امير حاكم هادي ، دور التمويل الاخضر في الحد من التغيرات المناخية تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد، 2023، ص 113.

[99] Peas. Lnstitute of Economice and (Understanding Environmental Threats), Environmental Threat Report. Sydney. 2021 ph 29.

[100] الوائلي ، مصدر سابق ذكره ، ص 115.

[101] هاشم ، سهام الدين خير واقبال ، سبل وافاق التعاون والتكامل الاقتصادي لمعالجة مشكلة المياه بين دول حوض وادي الرافدين، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، 2010، العدد الرابع والعشرون ، ص 76.

[102] الوائلي ، مصدر سابق ذكره ، ص 118.

[103] المصدر نفسه ، ص 121.

[104] المصدر نفسه ، ص 128.

[105] مكتب العمل الدولي ، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء ، التقرير الخامس ، (جنيف ، مؤتمر العمل الدولي ، 2013)، ص 2.

[106] الوائلي ، مصدر سابق ذكره ، 130.